مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر
دراسة تحليلية للفترة 2017-2023

شنة أمينة1*، حايد حميد2
1 جامعة تيسمسيلت (الجزائر)، مخبر الصناعة، التطور التنظيمي للمؤسسات والإبداع
2جامعة تيسمسيلت (الجزائر)

The Contribution of the Agricultural Sector to the Promotion of Non-Hydrocarbon Exports in Algeria
An Analytical Study for the Period 2017–2023

Chena Amina1,*,Haid Hamid2
1.Tissemsilt University (Algeria)
2 Tissemsilt University (Algeria)

تاريخ الاستلام: 2025/01/24؛ **تاريخ القبول**: 2025/12/29؛ **تاريخ النشر**: 2025/12/31

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع القطاع الفلاحي في الجزائر باعتباره أحد البدائل الرئيسية لدعم الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات. وتتناول الدراسة مقومات هذا القطاع ودوره المحوري في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال خلق فرص العمل وزيادة القيمة المضافة. كما تُبرز أهمية القطاع في تعزيز الانفتاح على الأسواق الدولية ودعم التجارة الخارجية، مع التركيز على التحديات التي يواجهها، والآليات الضرورية لتطوير صادرات المنتجات الزراعية الجزائرية وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية.

الكلمات المفتاحية : القطاع الفلاحي، ترقية الصادرات الفلاحية، الجزائر

Abstract: This study aims to shed light on the reality of the agricultural sector in Algeria, considering it as one of the main alternatives to support the national economy and reduce dependence on the hydrocarbon sector. The study examines the fundamental components of this sector and its pivotal role in achieving economic development, through job creation and increased value-added. It also highlights the importance of the sector in enhancing openness to international markets and supporting foreign trade, with a focus on the challenges it faces and the necessary mechanisms for developing Algerian agricultural exports and improving their competitiveness in global markets.

Keywords: Agricultural sector, promotion of agricultural exports, Algeria

*المؤلف المرسل: شنة أمينة الإيميل: chena.amina@univ-tissemsilt.dz

I- تمهيد:

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاستراتيجية التي تلعب دورا محوريا في دعم الاقتصاد الوطني، حيث يشكل مصدرا رئيسيا لتوفير الغذاء والعملات الصعبة، مما يعزز مكانته وأهميته. كما يُعتبر بديلًا واعدًا لقطاع المحروقات، لا سيما في ظل الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد وزيادة حجم الصادرات. يُسهم هذا القطاع بشكل كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ يُعدّ من العوامل الأساسية التي تدفع عجلة النمو الاقتصادي في أي دولة.

وباعتبار الجزائر من الدول التي تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية ، فقد تأثرت بشكل ملحوظ بانخفاض أسعار النفط العالمية، مما أدى إلى تفاقم عجز الموازنة وإبطاء وتيرة الاستثمارات في مختلف القطاعات، وهو ما أعاق جهود التنمية الاقتصادية. وفي مواجهة هذه التحديات، اتجهت الحكومة الجزائرية إلى البحث عن مصادر دخل بديلة تقلل الاعتماد على قطاع المحروقات.

يحتل القطاع الفلاحي في الجزائر مكانةً محورية في تحقيق الأمن الغذائي، وذلك بفضل تنوع الموارد الطبيعية التي تتمتع بها البلاد، بما في ذلك المساحات الزراعية الشاسعة، وفرة الموارد المائية، والتنوع البيئي الغني. وللاستفادة من هذه الإمكانات، ركزت الحكومة الجزائرية على تنمية هذا القطاع من خلال تعزيز الإنتاج والاستثمار، عبر تنفيذ برامج متنوعة تهدف إلى تحسين استغلال الموارد الزراعية وزيادة حجم الصادرات الفلاحية.

وبناء على ما سبق بمكن طرح التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة القطاع الفلاحي في دعم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2017-2023؟

أهمية الدراسة تستمد هذه الدراسة أهميتها من الدور المحوري الذي يؤديه القطاع الفلاحي في دعم الاقتصاد الجزائري، خاصة في ظل السعي المتزايد نحو تحقيق التنمية المستدامة بعيدًا عن الاعتماد على قطاع المحروقات. ومن هذا المنطلق، حرصت الدولة على تعزيز هذا القطاع من خلال تبني سياسات إصلاحية شاملة تستهدف تطوير بنيته، رفع كفاءته الإنتاجية، وتعزيز قدرته التنافسية في الأسواق الدولية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري مع تقييم مدى إسهامه في تحقيق التنمية الاقتصادية. كما تسعى إلى تحليل التحديات والمعوقات التي تواجه هذا القطاع الحيوي، مع التركيز على الآليات الفعّالة التي يمكن اعتمادها لتعزيز صادرات المنتجات الزراعية الجزائرية وتحقيق تنافسية أكبر على المستوى الدولي.

محاور الدراسة: قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

- واقع القطاع الفلاحي في الجزائر
- مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني
- مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات
- التحديات التي تواجه ترقية الصادرات الفلاحية في الجزائر وآفاق تطويرها

الدراسات السابقة:

-دراسة **بوعافية سمير ورضا زهواني** (2017) بعنوان "**القطاع الزراعي كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات: دراسة تحليلية للقطاع الزراعي خلال الفترة 2006-2015**" تناولت الدراسة أهمية تفعيل القطاع الزراعي كخيار استراتيجي لتنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على الريع النفطي. وقد اعتمد الباحثان على المنهج التحليلي لتشخيص واقع هذا القطاع خلال

الفترة المدروسة، مع إبراز التطورات التي شهدها والإمكانات المتوفرة فيه، وتوصلت الدراسة إلى أن مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني ماتزال محدودة، إذ يقتصر الانتاج الزراعي على تغطية الطلب المحلي، مما يستدعي التوجه إلى الاستيراد لسد العجز الغذائي، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز تنافسية القطاع الفلاحي من خلال تشجيع الاستثمارات، وتنمية الموارد الزراعية وترشيد استخدامها، إلى جانب رفع الإنتاجية عبر توظيف تقنيات زراعية ملائمة، بما يساهم في تحقيق تنمية بديلة قائمة على استغلال الإمكانات المتاحة.

- دراسة **بيوض محمد العيد وبن يحي ابتسام** (2022) بعنوان " **دور المنتجات الزراعية في دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر**" ، والتي هدفت إلى تحليل دور المنتجات الزراعية، في دعم الصادرات الجزائرية غير النفطية وتنويع الاقتصاد الوطني. وقد خلصت الدراسة إلى أن شعبة التمور تمثل أحد أهم المنتجات القادرة على المساهمة الفعلية في جلب العملة الصعبة، نظرا للإمكانيات الإنتاجية والتجارية التي تتوفر عليها الجزائر في هذا المجال. كما بيّنت الدراسة أن مساهمة الصادرات الزراعية ما تزال دون المستوى المطلوب، واقترحت الدراسة لتحقيق دور فعّال لشعبة التمور في تعويض جزء من العائدات البترولية، ضرورة توفير بنية معلوماتية متكاملة حول هذه الشعبة، وإنشاء هيئات رسمية تتولى مرافقة عمليات الإنتاج والمعالجة والتصدير، مراجعة نظام التسعير وتوفير الحوافز المالية للمنتجين و تشجيع أدوات التسويق الدولي.

- دراسة **ياسين مصطفاي وفاروق سحنون** (2023) بعنوان " **أثر الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2000–2019** " باستخدام نموذج ARDL. وقد أظهرت نتائج الدراسة ضعف مساهمة الصادرات الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي، ما يعكس محدودية القدرات الإنتاجية والتصديرية للقطاع، ويؤكد ضعفه في دعم الصادرات خارج المحروقات. كما أشارت الدراسة إلى أن الجزائر، رغم توفرها على إمكانيات زراعية معتبرة، لم تتمكن من تحقيق اكتفائها الذاتي نتيجة قصور السياسات الزراعية المنتهجة وتأثير التغيرات المناخية على الإنتاج.

1.واقع القطاع الفلاحي في الجزائر:

يعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر من القطاعات الحيوية التي يُعتمد عليها بشكل كبير لتلبية الإحتياجات الغذائية للسكان مما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي الذي يعد الهدف الرئيسي للسياسة الزراعية المتبعة في البلاد، بالإضافة إلى ذلك، يساهم هذا القطاع في تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز مصادر الدخل. وتمتلك الجزائر العديد من المؤهلات الفلاحية والإمكانات الطبيعية والبشرية والاقتصادية التي تؤهلها لتحقيق هذه الأهداف، والتي سنتناولها فيما يلي:

1.1. الأراضي الزراعية:

رغم المساحة الواسعة التي تتمتع بها الجزائر، والتي تبلغ حوالي 238 مليون هكتار، إلا أن المساحة الزراعية الإجمالية صغيرة نسبياً، حيث تُقدر بـ 48.1 مليون هكتار فقط، ما يعادل 20.21% من إجمالي مساحة البلاد (الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار). ومن هذه المساحة الزراعية، تم استغلال 8.5 مليون هكتار فقط، أي ما يعادل 19.5% من إجمالي الأراضي الزراعية. (MADR, 2021, p. 6) وما يزيد عن تفاقم المشاكل في القطاع الفلاحي هو تقلص المساحات الزراعية نتيجة الامتداد العمراني المستمر. (بن عمر و بورزامة، 2018، صفحة 33) ويوضح الجدول التالي توزيع الأراضي الزراعية في الجزائر خلال الفترة بين 2017 و2022.

الجدول (1) : توزيع الأراضي الزراعية وتطورها خلال الفترة 2017-2022 . **المساحة 1000 هكتار**

البيـــان	2017	2018	2019	2020	2021	2022
جملة المساحة الصالحة للزراعة	43769,89	41358,85	43968,80	41358,85	41316,07	41316,071
المساحة الزراعية الصالحة غير المستغلة	35235,29	7500,70	7530,60	7530,60	7530,60	7530,6
إجمالي المساحة الزراعية المستغلة	8534,60	5522,41	5724,78	8509,57	8509,57	8503,621
الغابـــات	1971,2	1930	4090,99	1949,00	1958,33	1968,1111
مساحة المراعي	32798,67	32788,83	32755,97	32841,83	32806,50	32806,5

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية(المجلد 40، 2020)، (المجلد 42، 2022) و(المجلد 43، 2023)

يظهر تحليل البيانات للفترة ما بين 2017–2022 أن الجزائر تتوفر على مساحات كبيرة صالحة للزراعة، تتجاوز 41 ألف هكتار، وهو ما يشكل فرصة مهمة لتطوير النشاط الفلاحي. ومع ذلك، فإن المساحة المستغلة فعليًا ظلت محدودة ومتقلبة من سنة إلى أخرى، ما يدل على أن جزءًا كبيرًا من هذه الأراضي لا يُستغل بشكل فعلي في الإنتاج. كما توضح المعطيات وجود إمكانيات زراعية كبيرة يمكن استخدامها بشكل أفضل لدعم الإنتاج الفلاحي وزيادة مردوديته، في حال توفرت الظروف الملائمة لذلك، وتُظهر البيانات أيضًا وجود مساحات معتبرة من الغابات والمراعي، ما يعكس تنوعًا في طبيعة الأراضي المتوفرة. هذا التنوع يمكن أن يُوظف بشكل أكثر تكاملًا واستدامة لدعم النشاط الفلاحي والرعوي معًا، خاصة في ظل الحاجة إلى تحسين استغلال الموارد الطبيعية المتاحة.

2.1. الإنتاج الزراعي:

يعد توفير المنتجات الغذائية ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي خصوصا في ظل التحديات المرتبطة بعدم التوازن بين الانتاج المحلي والاحتياجات المتزايدة للسكان، لذا أصبح من الضروري تطوير القطاع الزراعي لتعزيز الإنتاج المحلي وتقليص الاعتماد على الاستيراد، (عز الدين، 2018، صفحة 102) وتمتلك الجزائر مقومات طبيعية تسمح لها بإنتاج كميات كبيرة ومتنوعة من المحاصيل الزراعية، وتُعد الحبوب من أبرز هذه المحاصيل، إذ تشكل ركيزة أساسية للأمن الغذائي، مما يستدعي الاهتمام المستمر بتطوير إنتاجها (عزازي و ركابي، 2019، صفحة 274) وسجل الانتاج الفلاحي تراجعا في النمو، حيث انخفض من 5.3% في سنة 2022 إلى 3.3% سنة 2023، والجدول التالي يوضح تطور مؤشر الإنتاج الزراعي في الجزائر للفترة من (2014- 2021)

الجدول (2): تطور مؤشر الإنتاج الزراعي في الجزائر للفترة من(2014– 2021)

البيـــــان	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الإنتاج النباتي	95.7	101.8	102.9	103.4	114.8	121.8	119.5	112.4
نسبة التغير %	0.6-	6.4	1.1	0.5	11.0	6.1	1.9-	5.9-
الإنتاج الحيواني	95.9	102.1	103.7	106.3	103.3	105.2	104.2	100.4
نسبة التغير %	4.3	6.5	106	2.5	2.9-	1.8	0.9-	3.6-
الإنتاج الزراعي	95.7	101.9	103.2	104.5	110.7	115.9	114.1	108.2
نسبة التغير %	1.1	6.4	1.2	1.2	6.1	4.7	1.6-	5.2-

المصدر: Collections Statistiques ,office national des statistique Algérie, Indice De La Production Agricole
241/2024 °N

نلاحظ من خلال الشكل أن مؤشر الإنتاج الزراعي العام في الجزائر شهد تطورا ملحوظا، حيث ارتفع من 95.7 سنة 2014 إلى 115.9 سنة 2019. ويرجع هذا التحسن إلى الارتفاع المتواصل في مؤشر الإنتاج النباتي، إلى جانب نمو الإنتاج الحيواني بمعدل 1.8% خلال نفس الفترة، وسجل القطاع الزراعي زيادات متتالية بفضل توسع المساحات المزروعة وتحسن المردودية، لكن منذ

2020، شهد المؤشر تراجعاً لأول مرة بنسبة -1.6%، تلاه انخفاض حاد في 2021 بنسبة -5.2% نتيجة الجفاف، خاصة في غرب البلاد، حيث أثر ذلك على كل من الإنتاج النباتي والحيواني اللذان سجلا تراجعا كبيرا على التوالي بنسبة -5.9% و-3.6%. وقد تضررت محاصيل الزيتون (-35%)، الحبوب (-34.1%) والتين المجفف (-16.5%) بشكل كبير. كما شمل الانخفاض في الإنتاج الحيواني لحوم الدواجن (-21.2%)، والعسل (-4.9%)، والحليب (-4.3%). ورغم هذه التراجعات، عرفت بعض المنتجات النباتية تحسناً في 2021 مقارنة بـ2020، أبرزها الذرة (+456.3%)، السورغم (الذرة الرفيعة) (+90.3%)، الفول السوداني (+28.2%)، والطماطم الصناعية (+20.3%). في المقابل، ساهمت اللحوم الحمراء، وخاصة لحم الماعز (+3.6%) والضأن (+2.2%)، في الحد من تدهور مؤشر الإنتاج الحيواني. ويمثل الإنتاج النباتي حوالي ثلثي القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي أي 64.7 %. (ONS, 2024, p. 10)

3.1.الموارد المائيـة المخصصة للقطاع الفلاحي: تعد الثروة المائية التي يمتلكها أي بلد أساساً للاستقرار ومورداً استراتيجياً لدفع التنمية الشاملة في مختلف مجالاتها، خاصة في القطاع الفلاحي. فالفلاحة تمثل أكبر مستهلك للموارد المائية في العالم بنسبة 70%. في الجزائر، شهدت حصة الزراعة من إجمالي تخصيص الموارد المائية تراجعاً مستمراً، وذلك نتيجة للزيادة في تخصيص المياه للقطاع المنزلي، الذي يتأثر بشكل رئيسي بالنمو السكاني وكثافة استهلاك الفرد للمياه، مما أثر سلباً على حجم المياه الموجهة للقطاع الفلاحي. (طويجيني و معقال، صفحة 214)

4.1. السياسات الحكومية والبرامج التنموية الموجهة لدعم قطاع الفلاحة:

مرّ القطاع الزراعي في الجزائر بعدة مراحل إصلاحية، ففي مرحلة الاقتصاد الموجه، تبنت الجزائر سياسة التسيير الذاتي (1964–1971) حيث سعت الدولة إلى تمكين العمال من إدارة الأراضي الزراعية بهدف تعزيز الإنتاج وتحقيق العدالة الاجتماعية، تلتها مرحلة الثورة الزراعية (1971–1979) التي ارتكزت على تأميم الأراضي وتعميم التعاونيات الفلاحية وتوسيع تدخل الدولة. غير أن هذه السياسات لم تحقق الأهداف المرجوة، مما أدى إلى تبني إصلاحات تدريجية بداية من الثمانينيات لا سيما في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق تمثلت في إعادة هيكلة المزارع الفلاحية الاشتراكية التي أعيد تنظيمها في شكل مستثمرات فلاحية.

ومع بداية الألفية الثالثة، دخلت الجزائر في مرحلة جديدة من دعم الفلاحة عبر مجموعة من البرامج التنموية الكبرى، أولها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004) الذي خُصص للقطاع الفلاحي منه 65.3 مليار دج، تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009) بمخصصات بلغت 312 مليار دج، ثم البرنامج الخماسي للتنمية (2010–2014) الذي منح الفلاحة 1000 مليار دج، يليه البرنامج الخماسي لتوطيد النمو (2015–2019) الذي بلغت حصة الفلاحة فيه 6.7% خلال عامي 2015 و2016. (بهيجة، 2023، صفحة 79) ، وبالتوازي مع هذه البرامج، أُطلق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR) منذ 2002 بهدف تطوير المناطق الريفية وتحسين الإطار المعيشي فيها، كما تم اعتماد برنامج تجديد الريف (2010–2014) لتعزيز البنية التحتية الريفية. وفي السنوات الأخيرة، شهدت السياسات الزراعية تطورًا نوعيًا بإعداد ورقة طريق 2020–2024 التي حددت أهدافا دقيقة لتنمية الإنتاج بحيث ركزت على الاستثمار وتنمية الزراعات الصناعية بالإضافة إلى إدماج الرقمنة وتوسيع المساحات المسقية مع إعطاء أولوية خاصة لتنمية الزراعة الصحراوية كمجال استراتيجي، من خلال إنشاء الديوان الوطني لتنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية (2020) وتشجيع الاستثمار في محاصيل كالصويا والذرة والبنجر السكري (وزارة الفلاحة والتنمية والريفية) ، كما أُطلقت خطة المحاصيل الست الاستراتيجية سنة 2023، والتي تستهدف تأمين الأمن الغذائي الوطني من خلال دعم إنتاج الحبوب، البقول، والزراعة الصحراوية، مما يؤكد التوجه الجديد نحو توسيع النشاط الزراعي خارج المناطق التقليدية والاستفادة من القدرات الكامنة في الجنوب.

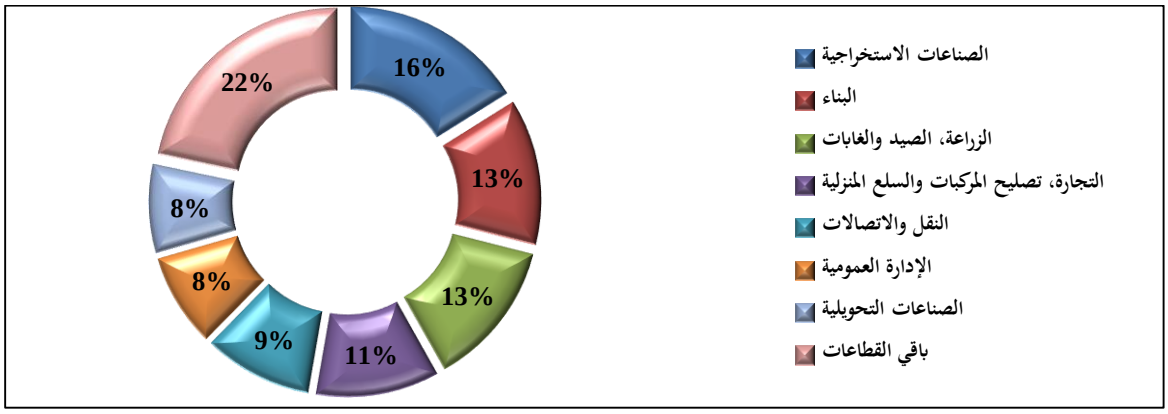
2. مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني:

يعد قطاع الفلاحة في الجزائر ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، وازدادت أهمية هذا القطاع بشكل خاص مع التوجه نحو البحث عن بدائل تنموية لتعويض الآثار السلبية الناجمة عن انخفاض عائدات المحروقات. ويتميز القطاع الفلاحي بتنوع إسهاماته في تعزيز التنمية الاقتصادية، ومن بين أبرز هذه الإسهامات:

1.2. المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي:

رغم الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، تبقى مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً مهماً على مساعي تنويع الاقتصاد وتعزيز التوازن بين القطاعات الإنتاجية، وتتفاوت هذه المساهمة حسب الأهمية الممنوحة لهذا القطاع والجهود المبذولة لتطويره، واحتل قطاع الفلاحة في عام 2023 المرتبة الثالثة بين القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الخام في الجزائر بعد قطاعي الصناعات الإستخراجية والبناء (بنك الجزائر، 2024، صفحة 20)وهو ما يوضحه الشكل رقم 01.

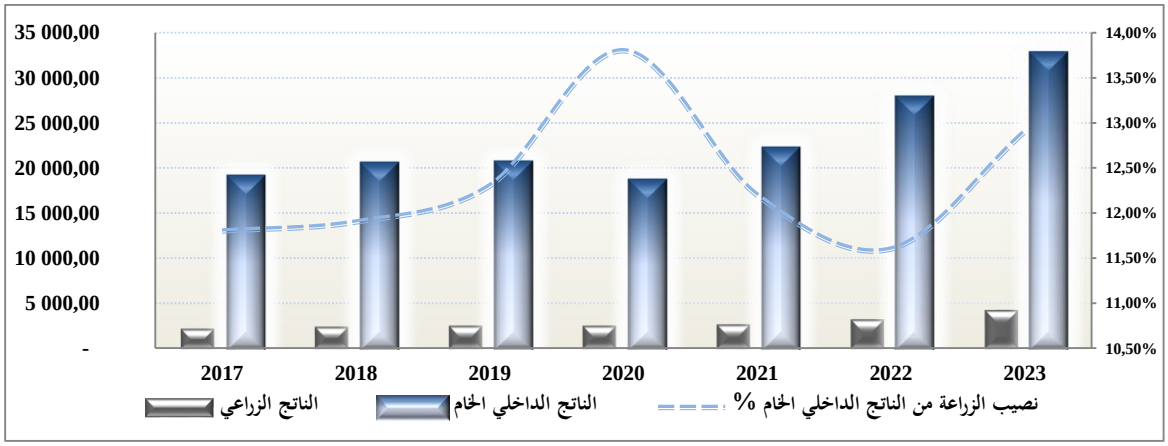
الشكل 1: مساهمة اهم القطاعات في الناتج الداخلي الخام للجزائر في سنة 2023



المصدر: بنك الجزائر– من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك المركزي الجزائري لسنة 2023، التطور الاقتصادي والنقدي، ص 20

ويُظهر الشكل التالي تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2023، وذلك من خلال تتبع القيمة المضافة التي يحققها القطاع ونسبتها من الناتج الداخلي الخام.

الشكل 2: تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2017-2023



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر(2021-2022-2023)

من خلال الشكل يتبين أن القطاع الزراعي في الجزائر حقق نمواً واضحاً خلال الفترة ما بين 2017 و2023، حيث ارتفعت قيمته من 2,219.1 مليار دج في عام 2017 إلى 4,204.4 مليار دج في عام 2023. يعكس هذا النمو تحسناً في أداء

القطاع الفلاحي، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى السياسات الإصلاحية وبرامج الدعم التي تبنتها الدولة، وعلى رأسها برنامج توطيد النمو الذي انطلق سنة 2015. وقد ركّز هذا البرنامج على إصلاح الاقتصاد الوطني من خلال تنويع مصادر النمو وتقليص الاعتماد على القطاعات الريعية، وشمل في شقه الفلاحي تطوير البنية التحتية الزراعية، دعم صغار الفلاحين، تحسين تقنيات الري والإنتاج، وتوفير حوافز للاستثمار في الزراعة، وقد بدأت نتائج هذه الإصلاحات تظهر تدريجياً بين عامي 2017 و2019 من خلال الارتفاع المنتظم في الناتج الزراعي. كما سجلت مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام ارتفاعاً ملحوظاً، خصوصاً في عام 2020، حيث بلغت 13.8%، بالرغم من الانكماش الاقتصادي العام الناتج عن جائحة كوفيد-19، ما يدل على مرونة القطاع بفضل التسهيلات والدعم الاستثنائي الذي قدمته الدولة خلال تلك المرحلة، أما خلال الفترة 2021-2023، فقد تضاعف تقريباً الناتج الزراعي، وبلغت مساهمته في الناتج الداخلي الخام 12.9% في عام 2023، مقارنة بـ 11.6% في عام 2022 وقد تحقق هذا النمو بفضل تسارع وتيرة الإنتاج الزراعي، تزايد الاستثمارات العمومية والخاصة، وارتفاع الطلب الداخلي على المنتجات الفلاحية المحلية.

2.2.مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل:

يُعد قطاع الفلاحة من أبرز القطاعات التي تسهم في تخفيف البطالة وخلق فرص عمل، خاصة في المناطق الريفية التي تشكل حوالي 29% من إجمالي السكان. مما يبرز أهمية هذا القطاع في استيعاب نسبة من اليد العاملة الريفية. (عطية، 2021، صفحة 40) وتجدر الإشارة إلى أن نسبة كبيرة من العمالة في هذا القطاع تتكون من عمال مؤقتين، مما يعكس طبيعة النشاط الزراعي المرتبطة بالمواسم. ويمكن توضيح دور القطاع الفلاحي في توفير فرص العمل من خلال الجدول التالي:

الجدول (3): تطور القوى العاملة في قطاع الزراعة خلال الفترة 2017-2023

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
إجمالي القوى العاملة	12357590	12514356	12667017	12046917	12323177	13020342	13174228
نسبة العاملين في الزراعة من إجمالي المشتغلين	10.16	%10,01	%9,72	%9.88	%9.84	%9,54	%9.33

المصدر : بيانات البنك الدولي https://data.worldbank.org

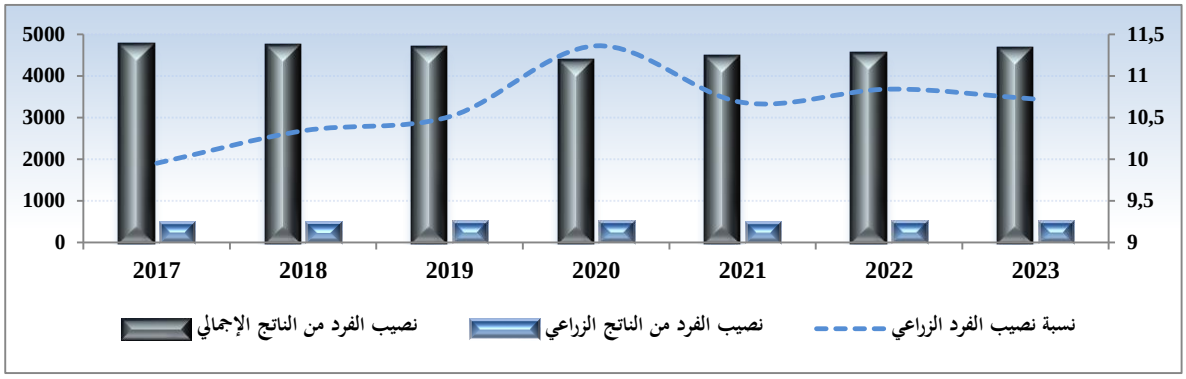
تشير بيانات الجدول إلى تراجع تدريجي في نسبة العاملين في القطاع الزراعي من إجمالي المشتغلين في الجزائر، حيث انخفضت من 10.16% سنة 2017 إلى 9.33% سنة 2023 ورغم أن إجمالي القوى العاملة شهد ارتفاعا خلال نفس الفترة إلا أن قطاع الزراعة لم يواكب هذا النمو، ما يعكس تراجع دوره كمصدر للتشغيل في الاقتصاد الوطني، ويعزى هذا التراجع إلى عدة عوامل، من بينها ضعف مردودية النشاط الزراعي وغياب التحفيزات المادية والمعنوية مما أدى إلى عزوف فئة الشباب عن العمل في هذا المجال وتوجههم نحو قطاعات أكثر استقرار كالخدمات والصناعة، كما ساهم التوسع في استخدام الآلات والتقنيات الحديثة في تقليص الحاجة إلى العمالة التقليدية، بالإضافة إلى تباطؤ وتيرة الاستثمار الفلاحي وافتقار المناطق الريفية إلى البنى التحتية الداعمة فضلا عن التأثيرات المناخية التي انعكست سلبا على مردودية الإنتاج، كل ذلك يستدعي ضرورة تبني سياسات فعالة تجعل القطاع الزراعي أكثر جاذبية واستيعابا لليد العاملة خاصة في ظل التحديات المرتبطة بالأمن الغذائي والتنمية الريفية.

3.2. نصيب الفرد من الناتج الزراعي:

يعتبر نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الزراعي مؤشراً اقتصاديا هاما لقياس مدى فعالية القطاع الفلاحي في تلبية الاحتياجات الغذائية، كما يعكس العلاقة بين الإنتاج الزراعي والنمو السكاني والشكل التالي يبين تطورات نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الزراعي

خلال الفترة 2017-2023 :

الشكل 3: تطور نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الزراعي خلال الفترة 2017- 2023 . الوحدة الدولار الأمريكي



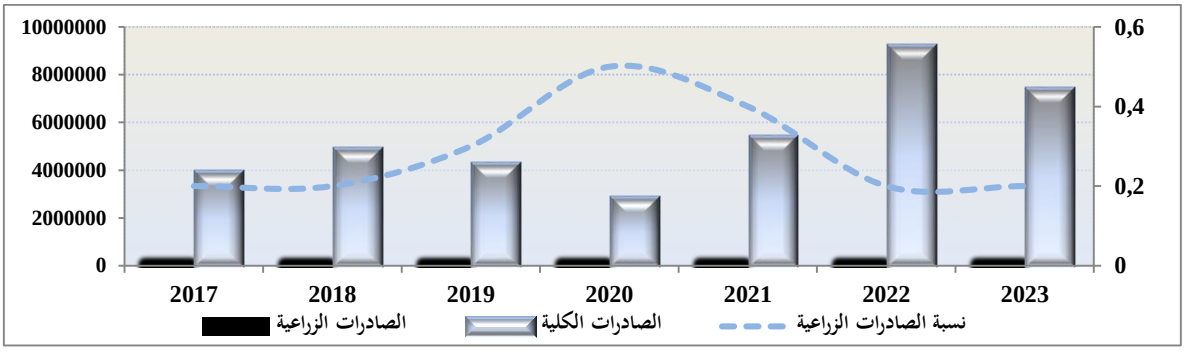
المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وصندوق النقد العربي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات (2021،2022،2023،2024)

من خلال الشكل، نلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر شهد تقلبات عديدة خلال الفترة 2017–2023، حيث تراجع من 4742.9 دولار أمريكي سنة 2017 إلى 4363.7 دولار سنة 2021، متأثرًا بتباطؤ النشاط الاقتصادي، لا سيما بفعل التداعيات السلبية جائحة كوفيد-19 وانخفاض عائدات قطاع المحروقات، ثم عرف تحسنًا طفيفًا ليصل إلى 4660.4 دولار سنة 2023. في المقابل، سجّل نصيب الفرد من الناتج الزراعي استقرارًا عامًا، إذ ارتفع من 472.2 دولار سنة 2017 إلى 500 دولار سنة 2023، مع بعض الانخفاضات الطفيفة خلال بعض السنوات، نتيجة عوامل موسمية والمتمثلة في التغيرات المناخية كالجفاف وتراجع الإنتاج. أما نسبة نصيب الفرد من الناتج الزراعي إلى نصيب الفرد من الناتج الإجمالي، فقد تراوحت بين 9.95% و11.36%، مسجّلة أعلى مستوياتها في عام 2020، نتيجة تزايد نسبي في الناتج الزراعي إلى جانب التراجع الحاد في أداء القطاعات الأخرى كالصناعة والخدمات، وعلى رأسها المحروقات، بسبب أزمة كورونا. ويُبرز هذا التطور مكانة الزراعة كقطاع يحتفظ بمساهمة مستقرة نسبياً في الاقتصاد الوطني، لكنه لم يشهد تحولاً هيكلياً واضحاً خلال الفترة المدروسة.

3. مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات:

يُعد القطاع الزراعي في الجزائر أحد القطاعات الاستراتيجية الحيوية، التي لها دور مهم في تعزيز الأمن الغذائي ودعم الصادرات خارج قطاع المحروقات. وتعد الصادرات الزراعية من بين السبل الواعدة لتنويع القاعدة التصديرية، لما تتمتع به بعض المنتجات الفلاحية من مزايا تنافسية في الأسواق الدولية، كما يمكن أن يشكل أساسا لتطوير صناعات تحويلية موجهة للتصدير، ويبين الشكل التالي تطور مساهمة الصادرات الزراعية في الصادرات الوطنية خلال الفترة من 2017إلى غاية 2023.

الشكل 4: تطور مساهمة الصادرات الزراعية في الصادرات الوطنية خلال الفترة 2017- 2023.الوحدة مليون دج



المصـــدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات – EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE N° 129 Economiques Statistiques : E Série ,N° 242/2024 Collections Statistiques MARCHANDISES DE 2018 Algérie P 66
EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2017 A 2022, Collections Statistiques ,N° 233/2023

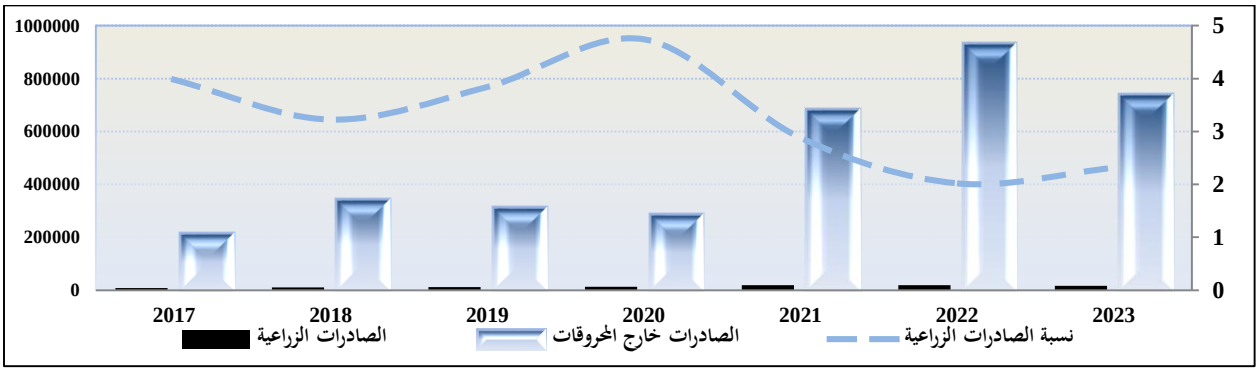
يظهر الشكل البياني تطور الصادرات الزراعية الجزائرية مقارنة بإجمالي الصادرات خلال الفترة من 2017 إلى 2023، حيث نلاحظ أن قيمة الصادرات الزراعية سجّلت منحنى تصاعديًا نسبيًا حيث ارتفعت من 8.519,7 مليون دج سنة 2017 إلى 17.142,8 مليون سنة 2023 دج، وهو ما يعكس الجهود المبذولة لتحسين أداء القطاع الزراعي وتوجيهه تدريجياً نحو التصدير إلا أن هذا التحسن لم يُترجم إلى مساهمة معتبرة في هيكل الصادرات الكلي .أما بالنسبة لإجمالي الصادرات، فتُظهر البيانات تراجعًا حادًا في سنة2020 ، نتيجة التأثيرات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، ثم شهدت انتعاشًا ملحوظًا في السنوات الموالية، خاصة في عام 2022، الذي سجل أعلى مستوى من الصادرات.

في المقابل، يُظهر منحنى نسبة مساهمة الصادرات الزراعية في إجمالي الصادرات ضعفًا واضحًا في الأداء النسبي لهذا القطاع، حيث بقيت هذه النسبة متدنية طوال الفترة، ولم تتجاوز في أفضل حالاتها 0.50% في سنة 2020، وهي نسبة يُمكن تفسيرها بكونها ناتجة عن تراجع صادرات القطاعات الأخرى أكثر مما تعكس ارتفاعًا استثنائيًا في أداء القطاع الزراعي نفسه، كما أن هيمنة قطاع المحروقات على التجارة الخارجية تعد من أبرز العوامل المفسرة لهذا الضعف مما يبرز محدودية الدور الذي يلعبه القطاع الزراعي في دعم الصادرات الوطنية حتى الآن، وبناء على ذلك يتضح أن القطاع الزراعي، رغم ما شهده من تطورات كمية في بعض الفترات، لا يزال يواجه تحديات كبيرة على مستوى قدرته للوصول إلى الأسواق الخارجية وزيادة مساهمته في تنويع القاعدة التصديرية للاقتصاد الجزائري.

1.3.تطور مساهمة الصادرات الزراعية ضمن الصادرات خارج قطاع المحروقات:

تعد الصادرات الزراعية إحدى المكونات الأساسية للصادرات خارج قطاع المحروقات، والتي تساهم في إبراز مدى تطور هذا القطاع ودوره في دعم التجارة الخارجية والشكل التالي يوضح تطور مساهمة الصادرات الزراعية في الصادرات خارج قطاع المحروقات للفترة من 2017- 2023

الشكل 5 تطور مساهمة الصادرات الزراعية في الصادرات خارج قطاع المحروقات للفترة من 2017-2023. الوحدة مليون دج



المصـــدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات – EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE ,N° 129 Economiques Statistiques : E Série ,N° 242/2024 Statistiques .MARCHANDISES DE 2018 A 2023, Collections P 66 ,Algérie
EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2017 A 2022, Collections Statistiques N° 233/2023 , Algérie ,P 66.

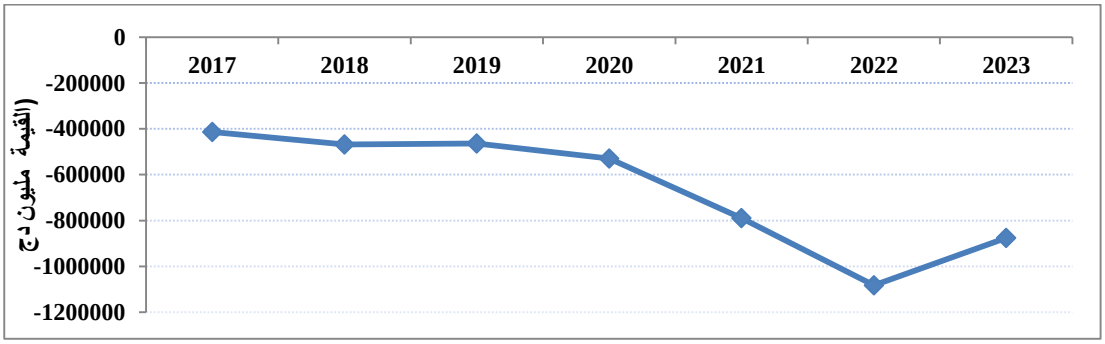
يعكس الشكل البياني تطور الصادرات الزراعية الجزائرية مقارنة بإجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2023. ويتضح من خلاله أن الصادرات الزراعية شهدت تحسنًا نسبيًا من حيث الحجم خلال بعض

السنوات، وهو ما يعكس أثر بعض برامج الدعم الفلاحي والسياسات العمومية الهادفة إلى تشجيع الإنتاج والتصدير الزراعي. غير أن هذا التحسن الكمي لم يكن كافيًا لجعل القطاع الزراعي يلعب دورًا فعّالًا في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، إذ ظلت نسبة مساهمته في هذه الصادرات ضعيفة، متراوحة بين 2.02% و4.74%. وقد مثّلت سنة 2020 استثناءً نسبيًا، حيث بلغت نسبة مساهمة الزراعة في صادرات خارج المحروقات 4.74%، وهو مايفسر بتراجع صادرات بعض القطاعات الأخرى نتيجة تداعيات جائحة كوفيد-19، في حين استمر الطلب العالمي على المنتجات الغذائية، ورغم التحسن المسجّل في بعض الفترات، إلا أن البيانات تُظهر اتجاهًا عامًا نحو التراجع، خاصة ابتداءً من سنة 2021، وهو ما يعكس ضعف تنافسية المنتجات الزراعية الجزائرية مقارنة بقطاعات أخرى، إلى جانب وجود اختلالات هيكلية في منظومة الإنتاج والتسويق الزراعي، مثل محدودية التنويع، وغياب المعايير التصديرية، وضعف الخدمات اللوجستية.

2.3.تطور الميزان التجاري الزراعي:

يعد الميزان التجاري الزراعي مؤشرًا كميًا يعكس واقع القطاع الفلاحي في البلاد، من خلال إبراز مساهمته في التجارة الخارجية ومدى قدرته على تقليص الاعتماد على الواردات. ويُوضح الشكل التالي تطور هذا الميزان خلال الفترة من 2017 إلى 2023.

الشكل 6: تطور الميزان التجاري الزراعي في الجزائر للفترة 2017-2023 .الوحدة مليون دج



المصـدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات – EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES ,Algérie ,N° 129 Economiques Statistiques : E Série ,N° 242/2024 Statistiques DE 2018 A 2023, Collections, PP22-66 Statistiques Collections , A 2022, Collections 2017 MARCHANDISES DE EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE – Algérie ,N° 233/2023 .PP22-66

يعكس منحنى الميزان التجاري الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2017-2023 تدهورا تدريجيا في الرصيد التجاري، حيث ارتفع من حوالي -413.424 مليون دج سنة 2017 إلى أكثر من -1.082.312 مليون دج في 2022، قبل أن يتراجع قليلًا في 2023 إلى حدود -875.333 مليون دج. ويُظهر هذا الاتجاه التنازلي أن الفجوة بين الصادرات والواردات الزراعية ما تزال كبيرة، مما يؤكد استمرار اعتماد الجزائر على الخارج لتلبية حاجياتها الغذائية الأساسية.

هذا العجز المتزايد يعود إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية، من أبرزها ضعف القدرة الإنتاجية للقطاع الزراعي من حيث الكمية والتنوع، مما يجعله غير قادر على الاستجابة للطلب الداخلي المتزايد نتيجة نمو عدد السكان، كما ساهمت الاضطرابات الدولية، خصوصًا الحرب الروسية الأوكرانية، في رفع أسعار السلع الغذائية الأساسية على مستوى الأسواق العالمية، بالنظر إلى الأهمية التي تحتلها الدولتان في تصدير الحبوب والزيوت والأسمدة. وقد انعكس هذا الوضع في شكل ارتفاع محسوس في فاتورة الواردات الغذائية الجزائرية، وهو ما أحدث خللًا في سلاسل الإمداد ورفع التكاليف، ورغم اتخاذ الحكومة الجزائرية جملة من السياسات للحد من الاستيراد وتشجيع الإنتاج المحلي، إلا أن هذه الإجراءات لم تؤت ثمارها بالشكل المطلوب على مستوى الميزان التجاري الزراعي.

3.3.تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في هيكل الصادرات الجزائرية: إن تتبّع تطور مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية

في هيكل الصادرات يعد من المؤشرات الأساسية التي تعكس مدى تقدّم جهود تنويع الاقتصاد الوطني وتقليص التبعية للمحروقات. والجدول التالي يوضح هذا التطور خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2023

الجدول 4: تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في هيكل الصادرات الجزائرية

البيان	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الزراعة، والصيد	0.2	0.2	0.3	0.5	0.4	0.2	0.2
المحروقات	94.5	93.0	92.7	90.0	87.4	89.9	90.0
الصناعات الكيميائية	3.8	5.2	4.8	6.3	7.1	6.7	4.9
صناعة الصلب	0.3	0.4	0.7	0.8	2.9	1.7	2.2
الصناعات الغذائية، التبغ، الكبريت	0.8	0.7	0.9	1.5	1.1	0.2	0.6
مواد البناء، السيراميك، الزجاج	0.1	0.2	0.3	0.5	0.7	0.8	1.5
المناجم والمحاجر	0.2	0.2	0.2	0.3	0.3	0.3	0.4

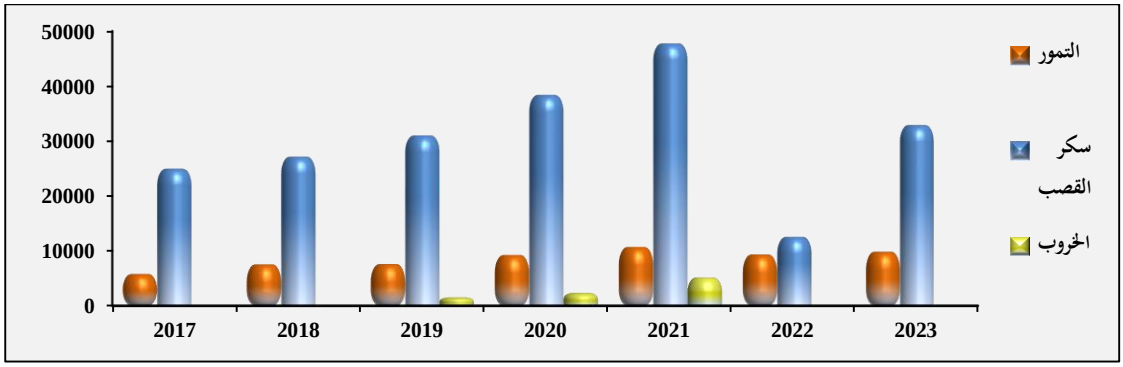
المصـــدر: الديوان الوطني للإحصائيات – ,EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2018 A 2023 .P 66 , ,Algérie ,N° 129 Economiques Statistiques : E Série ,N° 242/2024 Statistiques Collections

Statistiques EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2017 A 2022, Collections – P 66 , ,Algérie ,N° 233/2023

يظهر الجدول استمرار هيمنة قطاع المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية، حيث حافظ على مساهمة تفوق 87% طيلة الفترة، رغم تسجيل تراجع طفيف مقارنة بسنة 2017. في المقابل، تبقى مساهمة القطاعات غير النفطية محدودة، رغم تسجيل تحسن نسبي في بعض الصناعات، من أبرزها الصناعات الكيميائية التي تُعد أهم قطاع غير محروقاتي من حيث المساهمة، حيث ارتفعت من 3.8% سنة 2017 إلى ذروة بلغت 7.1% في 2021، قبل أن تتراجع إلى 4.9% في 2023. كما شهدت صناعة الصلب تطورًا لافتًا، إذ ارتفعت من 0.3% سنة 2017 إلى 2.2% في 2023، مما يعكس جهودًا نحو تنمية الصناعات التحويلية. أما الزراعة والصيد البحري، فقد ظلت مساهمتهما دون 0.5%، وهو ما يُبرز محدودية أداء هذا القطاع في مجال التصدير. وشهد قطاع مواد البناء والسيراميك والزجاج تحسنًا تدريجيًا، ليصل إلى 1.5% في 2023. وتعكس هذه المعطيات استمرار الاعتماد الكبير على المحروقات، مما يُبرز ضرورة تعزيز مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى ضمن استراتيجية فعّالة لتنويع الاقتصاد الوطني.

4.3. مساهمة السلع الزراعية الرئيسية في الصادرات خارج المحروقات: يبين الشكل التالي مساهمة أهم السلع الزراعية في هيكل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 2017–2023:

الشكل 7: مساهمة السلع الزراعية الرئيسية في هيكل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 2017–2023



المصـــدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE E Statistique Série N° 129: MARCHANDISES DE 2018 A 2023, Collections Statistiques N° 242/2024 Algérie pp 84-86

يظهر تتبع تطور الصادرات الزراعية الجزائرية خلال الفترة 2017–2023 تطورا ملحوظا في أداء بعض المنتجات الاستراتيجية، لا سيما سكر القصب والتمور اللذين برزا كأهم السلع الموجهة نحو التصدير، فمن الناحية الكمية، سجل هذان المنتجان منحى تصاعديًا لافتًا في الصادرات، مما يعكس تحسّن القدرات الإنتاجية المخصصة للتصدير، وتزايد قدرة الجزائر على تسويق منتجاتها الزراعية في عدد من الأسواق الخارجية ، وتشير البيانات إلى أن سكر القصب يحتل الصدارة ضمن الصادرات الزراعية الجزائرية طيلة هذه الفترة ، حيث عرف مسارًا تصاعديًا حيث ارتفعت إيراداته التصديرية من 25015مليون د.ج سنة 2017 إلى 47.785 مليون د.ج سنة 2021، وهي أعلى قيمة مسجّلة في السلسلة، هذا النمو المتواصل يعكس توسعًا تدريجيًا في القدرة الإنتاجية والتحويلية، ويشير إلى موقع تنافسي متقدّم لهذا المنتج في الأسواق الإقليمية والدولية، خصوصًا في إطار الصناعات الغذائية ذات الطابع التحويلي، أما التمور، فقد واصلت تعزيز مكانتها كمنتَج يتمتع بميزة تصديرية واضحة، بفضل جودة أصنافها، خصوصًا "دقلة نور"، والطلب المستقر عليها خارجيًا. وقد بلغت قيمة صادرات التمور أعلى مستوياتها في سنة 2021، بـ 10723مليون د.ج ، ما يدل على استقرار في العرض وتنامٍ في الطلب. إلا أن التراجع المسجل في السنتين الأخيرتين يُبرز الحاجة إلى تعزيز الدعم اللوجستي والتسويقي لهذا المنتج، من أجل رفع القيمة المضافة وتوسيع نطاق الوصول إلى الأسواق العالمية، من جهة أخرى، تبقى صادرات الخروب محدودة ومتذبذبة، حيث لم تُسجل إلا في بعض السنوات وبلغت أعلى قيمة لها في 2021 بـ 5173مليون د.ج.

4. التحديات التي تواجه ترقية الصادرات الفلاحية في الجزائر وآفاق تطويرها

1.4.التحديات التي تواجه تعزيز الصادرات الفلاحية في الجزائر :

على الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة لتحسين القطاع الفلاحي، إلا أن هناك العديد من الصعوبات والعراقيل التي تعترض دخول المنتجات الزراعية الجزائرية إلى الأسواق الدولية، مما يحد من تعزيز الصادرات الزراعية. ويمكن تلخيص هذه التحديات فيما يلي:

1.1.4.تحديات متعلقة بالإنتاج الزراعي:

– تعتمد الزراعة بشكل رئيسي على الموارد الطبيعية مثل الأراضي الخصبة وتوافر المياه الكافية لري المحاصيل. ومن ثم، فإن أي تراجع في هذه الموارد يؤدي إلى انخفاض الإنتاج. وتواجه الأراضي الزراعية في الجزائر تحديات كبيرة، مثل التصحر وانجراف التربة، مما يؤثر سلبًا على مردودية القطاع الفلاحي. (عز الدين، 2018، صفحة 161)

– يشهد القطاع الزراعي في الجزائر تناقصا ملحوظا في الرقعة الزراعية بفعل التوسع العمراني وأعمال التبوير، إضافة إلى استغلال الأراضي الفلاحية الخصبة في مشاريع صناعية، كما هو الحال في سهل متيجة وأرزيو. وتزيد قلة الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة بالمساحات القابلة للاستصلاح من صعوبة توسيع النشاط الزراعي (مالكي، تنمية القطاع الفلاحي بأساليب الدعم والتمويلات المختلفة – حالة الجزائر.، 2018، صفحة 135)

– يعاني القطاع الزراعي في الجزائر من تقلبات مناخية مستمرة تزيد من حدة شح المياه، خاصة وأن معظم الأراضي تعتمد على مياه الأمطار، ويزيد من تفاقم الوضع نقص الموارد المائية وسوء إدارتها.

– يواجه سوق العمل في المجال الزراعي اختلالا واضحا بين اليد العاملة المتوفرة واحتياجات القطاع، ويفاقم هذا الوضع عزوف فئة الشباب عن الالتحاق به نتيجة لضعف الحوافز التي يقدمها القطاع وقلة فرص الجذب التي يوفرها. (عز الدين، 2018، صفحة 164)

2.1.4.تحديات متعلقة بالبحث الزراعي ، الإرشاد والتكنولوجيا:

- لا يزال القطاع الزراعي في الجزائر يعتمد على الطرق التقليدية في الإنتاج، نتيجة محدودية التكوين وضعف التأطير مما يؤثر سلبًا على فعالية الأداء ويتطلب دعمًا أكبر في مجال التكوين المهني.

- على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة، لا تزال جهود نقل التكنولوجيا محدودة، إلى جانب ضعف في استخدام المعدات والآلات الحديثة، مما ينعكس سلبًا على مردودية الإنتاج الزراعي.

- يعد ضعف أنظمة الإرشاد والبحث الزراعي من بين العراقيل الأساسية التي تواجه القطاع، لا سيما في ظل غياب التنسيق بين مراكز البحث والمزارعين، مما يعيق نشر الممارسات العلمية والتقنيات المناسبة للبيئة المحلية.

- تعاني اليد العاملة في القطاع الزراعي من ضعف في التأهيل، نتيجة نقص المعرفة بالأساليب العملية للإنتاج وبكيفية استخدام الوسائل والتقنيات الحديثة، مما يحدّ من فاعليتها في تحسين الإنتاجية

- يُعزى ضعف النهوض بالقطاع الزراعي إلى غياب التكامل بين مختلف القطاعات كالتجارة والصناعة، مما أثر سلباً على تطوير هذا القطاع.

3.1.4.تحديات متعلقة بالتمويل والإستثمار:

- تواجه استثمارات القطاع الزراعي تحديات كبيرة بسبب ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج (مثل الآلات، الأسمدة، والبذور)، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على التمويل، خاصة بالنسبة للمستثمرين الخواص الذين غالباً ما يفتقرون إلى الضمانات الكافية (مكرسي و بوعكاز، 2023، صفحة 86)

- عدم وضوح السياسات الزراعية في مجالي الأسعار والتصدير يؤثر سلبا على ديناميكية الاستثمار في القطاع، ويقلل من فعالية الجهود المبذولة لتطويره، كما يعيق تنظيم الإنتاج وتوجيهه بما يتماشى مع متطلبات السوقين المحلي والدولي

- عدم دراية فئة واسعة من الفلاحين بمحتوى برامج الدعم الفلاحي الموجهة إليهم وكيفية الاستفادة الفعلية منها ، وذلك بسبب تعقيد إجراءاتها وضعف التوعية بشأنها، مما حدّ من أثرها على تطوير النشاط الزراعي. (مهداوي و موساوي ، 2023، صفحة 469)

- محدودية المساهمة الفعلية للمستفيدين من برامج الدعم الفلاحي في تحقيق أهداف التنمية الزراعية تعد من التحديات المرتبطة بضعف آليات الرقابة والمتابعة، مما يقلّل من فعالية هذه البرامج ويحدّ من أثرها في دعم جهود الدولة لتطوير القطاع.

4.1.4.تحديات متعلق بالتسويق والتصدير:

- يعود ضعف تسويق المنتجات الزراعية إلى نقص في البنية التحتية مثل الطرق ووسائل النقل ومرافق حفظ وتبريد وتخزين المحاصيل، بالإضافة إلى غياب التنظيم الفعّال للأسواق، مما أثر سلباً على تصريف الإنتاج وتوزيعه. كما أدى ضعف التصنيع الزراعي إلى تأثيرات سلبية على المزارعين، حيث اقتصر التصنيع بشكل رئيسي على عمليات تحويل الطماطم، والحبوب، والحليب باستخدام طاقات تحويل محدودة لا تستطيع استيعاب الفائض من الإنتاج (بسمة، 2018، صفحة 113)

- تواجه بعض المنتجات الزراعية الجزائرية صعوبات كبيرة في دخول الأسواق الدولية، بسبب عدم مطابقتها لمعايير الجودة العالمية، وغياب ميزة تنافسية واضحة تميزها عن باقي السلع الأجنبية، إضافة إلى ضعف استراتيجية الترويج التي تُبرز خصوصيتها وجودتها في الاسواق الخارجية. (عز الدين، 2018، صفحة 170)

- يعد غياب تنظيم فعّال لعملية التصدير من أبرز التحديات التي تواجه تسويق المنتجات الزراعية الجزائرية. فالكثير من المصدّرين يفتقرون إلى الكفاءة في التعامل مع الأسواق الدولية، سواء من حيث شروط التصدير أو متطلبات الجودة أو آليات التفاوض والعرض، مما يؤدي إلى ضعف في الوصول المنتظم إلى هذه الأسواق وصعوبة بناء علاقات تجارية مستقرة.

2.4. متطلبات ترقية صادرات المنتجات الزراعية في الجزائر وآفاق تطويرها:

تتطلب تنمية وتعزيز الصادرات الزراعية الجزائرية اعتماد مجموعة من التدابير الهادفة إلى تحسين مناخ التصدير، وتوفير آليات دعم ملائمة، وتحديث أساليب الإنتاج والتسويق ويمكن تصنيف هذه المتطلبات إلى ثلاثة محاور رئيسية:

1.2.4 تطوير الإنتاج الزراعي

- تحديث أساليب الزراعة من خلال تعميم المكننة، وتكثيف الإنتاج، مع اعتماد أنماط زراعية أكثر كفاءة واستدامة.
- إدماج التقنيات الحديثة وتطبيقات الرقمنة لرفع جودة الإنتاج وتحسين كفاءته.
- تحسين أنظمة الري ومعدات توفير المياه لضمان كفاءة استخدام الموارد المائية.
- تحسين تقنيات التسميد لضمان الاستخدام الفعّال للمدخلات الزراعية.
- تطوير البنى التحتية اللوجستية الزراعية، مثل وحدات التبريد والتخزين والنقل، لدعم سلاسل التصدير وتحسين تنافسية المنتجات في الأسواق الخارجية.

2.2.4.تحفـيز الاستثـمار

- تحفيز الاستثمارات الزراعية من خلال توفير حوافز مالية وتشريعية ملائمة.
- إرساء نموذج زراعي حديث يعتمد على الاستثمار الخاص ويدعم جيلا جديدا من المنتجين. (الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار)
- تثمين الأراضي الفلاحية، خاصة في الجنوب الكبير.
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص بإنشاء ودعم المزارع النموذجية.

3.2.4.تعزيز التنافسية والتوجه نحو التصدير

- رفع القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية والغذائية ودمجها في سلاسل القيمة العالمية.
- تحسين جودة المنتجات الزراعية من خلال احترام معايير الصحة النباتية والسلامة الغذائية المعترف بها دوليًا، لضمان قبولها في الأسواق العالمية.
- تثمين المنتجات الفلاحية المحلية مثل التمور، الزيوت، والعنب بهدف زيادة قيمتها السوقية وتوسيع نطاق تصديرها.
- تحديث وحدات التحويل والتغليف لتحسين جودة المنتجات الفلاحية وتسهيل تسويقها دوليًا
- تعزيز التكوين والإرشاد الفلاحي لتأهيل الكفاءات وتحفيز الشباب على الانخراط في النشاط الزراعي.
- دعم جهود الترويج والتسويق الخارجي للمنتجات الزراعية بهدف رفع جاذبيتها وزيادة حصتها في الأسواق الدولية.

خاتـمـــة

من خلال ماسبق، أظهر التحليل أن القطاع الزراعي في الجزائر، رغم تحسّن بعض مؤشراته، لا يزال يسجل مساهمة ضعيفة ضمن هيكل الصادرات الوطنية ومع ذلك، برزت بعض المنتجات الزراعية، مثل سكر القصب والتمور، بأداء تصديري متنامٍ ومؤشرات نمو ملموسة، ما يعكس توفر قاعدة واعدة يمكن تطويرها وتوسيعها، شريطة توفير بيئة داعمة تشمل الاستثمار، والتسويق الخارجي، ويشير هذا الوضع إلى أن الزراعة لم تتحول بعد إلى إلى ركيزة حقيقية لتنويع الاقتصاد الوطني ، بفعل مجموعة من التحديات البنيوية والتجارية التي تعيق تثمين المنتجات وتحقيق ولوج فعلي إلى الأسواق الخارجية.

نتائج الدراسة: تتمثل أهم النتائج التي توصل إليها البحث فيما يلي:

- لا تزال مساهمة الزراعة في الصادرات الوطنية محدودة، إذ لم تتجاوز نسبة الصادرات الزراعية 0.5% من إجمالي الصادرات و4.7% من الصادرات خارج المحروقات في أفضل الحالات.
- تتركز الصادرات الزراعية حول منتجين أساسيين فقط، هما سكر القصب والتمور، وهو ما يُظهر غياب تنوع فعلي في العرض التصديري الفلاحي.
- سجلت صادرات بعض المنتجات الزراعية نموًا ملحوظًا إلى غاية سنة 2021، قبل أن تشهد تراجعا في السنوات اللاحقة.
- لا تزال الزراعة الجزائرية تفتقر إلى منظومة فعالة للتحويل والتسويق، قادرة على دعم التوجه التصديري، وذلك رغم ما تتوفر عليه البلاد من موارد طبيعية وبشرية معتبرة.
- لا تزال الاستراتيجيات التصديرية الموجّهة لتثمين المنتجات الزراعية ذات القيمة التنافسية غير مفعّلة بالشكل الكافي.

توصيات الدراسة: بناء على النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن اقتراح بعض التوصيات:

- دعم المنتجات الزراعية ذات الأداء التصديري القوي، من خلال تحسين شروط الإنتاج، والرفع من جودة المنتجات وآليات تسويقها، مع السعي إلى تنويع الصادرات الزراعية.
- تطوير مناطق إنتاج موجهة للتصدير خاصة بالجنوب، مع ربطها بشبكات التبريد، النقل، والتسويق الدولي.
- رقمنة إجراءات التصدير، وتحسين التنسيق بين المؤسسات المعنية، بما يسهل وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق الخارجية.
- تحفيز البنوك على تقديم تسهيلات مالية للفلاحين والمصدرين، بما يساهم في دعم تصدير المنتجات الزراعية، مع تعزيز الالتزام بالمعايير الدولية
- تشجيع تصدير أصناف الخضر والفواكه ذات الجودة العالية إلى الأسواق الدولية، باعتبارها من المنتجات التي تُمثل فرصة تصديرية واعدة.
- تعزيز الحضور التجاري للمنتجات الفلاحية الجزائرية في الأسواق الخارجية، من خلال دعم هوية المنتج الجزائري وإنشاء تمثيليات تجارية بالخارج.

الإحالات والمراجع:

- **باللغة العربية:**

1. بحري بسمة. (2018). **ترقية صادرات القطاع الزراعي في الجزائر بين الفرص والتحديات**. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 02، العدد 01، ص ص 106-119 ، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/66376
2. خالد بن عمر، و جيلالي بورزامة. (2018). **واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وما مدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2000-2014**. مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد06، العدد 04، ص ص 30-42، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/80310
3. زين العابدين طويجيني، و نسيمة معقال. (2017). **القطاع الفلاحي في الجزائر: دراسة تقويمية لإمكانياته الطبيعية ، التقنية والبحثية ولأداءه الاقتصادي**. مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 03 العدد 01، ص ص 212-230، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/74931
4. سعيدة أبركان، و فتيحة بلحاج. (2023)، **واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في ترقية الصادرات الفلاحية- دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1990-2021**.مجلة الباحث، المجلد 23 العدد 01، ص ص 169-182، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/235807
5. سفيان الشارف بن عطية. (2021). **مساهمة قطاع الفلاحة في التنويع الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية وتحليلية خلال الفترة 2000/2019**. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد 17 العدد 2 ، ص ص 35-46، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/158278
6. فريدة عزازي، وصدام ركابي. (2019). **واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ودوره في تمويل الاقتصاد الوطني- دراسة قياسية باستعمال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة للفترة 1990-2015**. مجلة المالية والأسواق ، المجلد 05، العدد 10، ص ص 272-291، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/97618
7. لمياء مكرسي، و هاجر بوعكاز. (2023). **تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر**. مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية ، المجلد 05 العدد 01، ص ص 71-90، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/235860

8. ياسين بوعبدلي. (2022). **القطاع الفلاحي في الجزائر بين الواقع ومتطلبات الإصلاح – دراسة تحليلية تقييمية –**. مجلة دفاتر اقتصادية ، المجلد 13 ، العدد 02 ، ص ص 291-306 ، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/203316

9. ياسين مصطفاي وفاروق سحنون. (2023) **أثر الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2000–2019**، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، ص ص 17-33، https://asjp.cerist.dz/en/article/229623

10. بوعافية سمير ورضا زهواني (2017)، **القطاع الزراعي كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات: دراسة تحليلية للقطاع الزراعي خلال الفترة 2006–2015**، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 02، العدد02، ص ص 292-306، https://asjp.cerist.dz/en/article/56421

11. بيوض محمد العيد وبن يحي ابتسام (2022)، **دور المنتجات الزراعية في دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد07، العدد01، ص ص 154-171، https://asjp.cerist.dz/en/article/194053

12. هند مهداوي، و فايزة موساوي . (2023). **كفاءة برامج الدعم الحكومي في ترقية المنتج الفلاحي في الجزائر – دراسة ميدانية في ولاية عين تيموشنت**. مجلة التكامل اقتصادي، المجلد 11، العدد 03 ، ص ص 451-470، https://asjp.cerist.dz/en/article/221514

13. سمير عز الدين. (2018). **دور القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر**. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . جامعة الجزائر 03- كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/6753

14. حمدي بهيجة. (2023). أثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء القطاع الزراعي في الجزائر. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر: جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان. http://dspace.univ-tlemcen.dz/handle/112/20892?mode=full

15. رشيد مالكي. (2018). تنمية القطاع الفلاحي بأساليب الدعم والتمويلات المختلفة – حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان. http://dspace.univ-tlemcen.dz/handle/112/15662

16. الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار. (aapi). **قطاع الفلاحة**. تاريخ الاسترداد 01، 06, 2025، من الموقع الإلكتروني https://aapi.dz/ar/secteur-de-lagriculture-ar/

17. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لسنوات2024،2023،2022،2021، https://www.amf.org.ae/ar-

18. المنظمة العربية للتنمية الزراعية- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية (المجلد 40، 2020)، (المجلد 42، 2022) و(المجلد 43، 2023)، https://aoad.org/

19. بيانات البنك الدولي https://data.worldbank.org/

20. بنك الجزائر. (2024). التقرير السنوي 2023، التطور الاقتصادي والنقدي. الجزائر. https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2024/08/Rapport-annuel-2023-Ar.pdf

21. وزارة الفلاحة والتنمية والريفية. تطور السياسات الفلاحية والريفية (1962- إلى يومنا هذا). تاريخ الاسترداد 04 06, 2025، من الجزائر المجيدة: https://gloriousalgeria.dz/Ar/Achievements/show/178

22. الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار .قطاع الفلاحة. تاريخ الاسترداد 10 05, 2025، من https://aapi.dz/aapi:/

•باللغةالأجنبية:

1. MADR. (2021). **statistique agricole superficies et productions serie "B" 2019**. Ministère de l'agriculture et du développement rural, algérie https://madr.gov.dz/
2. ONS. (2024). **INDICE DE LA PRODUCTION AGRICOLE- Campagnes agricoles 2008-2009/2020-2021.** ALGER: Office National des Statistiques. https://www.ons.dz/
3. ONS. **EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2018 A 2023,** Collections Statistiques N° 242/2024 ,Série E : Statistiques Economiques N° 129 ,Algérie. https://www.ons.dz/
4. ONS. **EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2017 A 2022**, Collections Statistiques N° 233/2023, Algérie. https://www.ons.dz/